

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة القيم وبرنامج حزب الجبهة الأردنية الموحدة

إن حزب الجبهة الأردنية الموحدة، تجمع سياسي مشرع الابواب لكل الاردنيين والاردنيات للمشاركة فيه وللمساهمة في بناء اردن المستقبل ، يفخر الحزب بإنتمائه للحضارة العربية الاسلامية التي اعطت للانسانية بعض افضل ما لديها اليوم ، ويتطلع الحزب للنهوض بالاردن اعتماداً على موروته الفكري والثقافي الحضاري ضمن المنظومة العربية الدولية والعلاقات الانسانية ويسعى لمواصلة النضال ضمن الاطر الدستورية والقانونية من اجل بناء مستقبل افضل للاردنيين ونشر مبادئ الحق والعدل ، والحفاظ على كرامة الفرد وهيبة الدولة واحترام اسس الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة بين المواطنين ، والعدالة الاجتماعية بشكلها الارقى كما يؤمن الحزب بالتعددية السياسية والفكرية والتنافس بين الاحزاب السياسية ضمن دولة القانون والدستور ويؤمن بأن الفرد هو اساس العملية السياسية التي هي مكرسة لخدمته وليس هو مكرس لخدمتها وكما اننا نؤمن بأن العملية السياسية يجب ان تكون مبنية على اساس القيم لاعلى اساس المصالح الفردية .

كما نؤمن ان احترام القانون والنظام من قبل جميع مكونات المجتمع ، هو اساس المجتمع الصالح ، وان هذا الاحترام هو الذي يكرس مبدأ الحرية والديمقراطية والسلم الاجتماعي و ان الحكومة والمجتمع هما في خدمة المواطن الفرد، ويتطلع حزب الجبهة الأردنية الموحدة الى توفير كل مقومات الاستقرار والرفاه والرضا والامن الاجتماعي للاجيال القادمة التي هي مسؤولية الحكومة المنوط بها هذا الهدف النبيل ، الذي يوفر البيئة المناسبة للشباب كي ينضجوا في وطن العدل والحرية والمساواة وتوفير مقومات البناء المجتمعي للعائلة الاردنية لتكون اللبنة الاولى والاساس لبناء المجتمع الكبير.

ان حزب الجبهة الأردنية يستلهم من التاريخ القديم والحديث قيم الوحدة العربية التي نرى انها مستقبل الامة والتي يمكن ان توفر القاعدة الاكثر صلاحية للحفاظ على تطلعات الشباب وافتخارهم بأمتهم ، ولا ينسى الحزب في هذا الاطار ترسيخ مبادئ العيش والتعايش ضمن الاسرة الدولية وترسيخ مبادئ الحرية والحق والسلام من خلال علاقات الاردن بالعالم واعتماد معايير التعامل الدولي المرتكزة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين ، وفي هذا المجال فإن ما يهم علاقة الاردن باطاره الخارجي هو مصالح الاردنيين وحقوقهم ويقترح حزب الجبهة الأردنية الموحدة على الاردنيين مجتمعاً حراً مفعماً بكل معاني الانتماء والولاء المبني على متلازمة البعدين الاخلاقي والمصلحي من اجل النهوض وبناء مجتمع متقدم اقتصادياً وفكرياً وثقافياً وعلمياً، وتسوده اعلى درجات التكافل الاجتماعي غير المبني على فكرة الاعطيات والتسول بل على مبدأ الحقوق والواجبات .

نقدم اردناً لكل الاردنيين ، وطن يتماهى فيه الجميع ويتسقون مع معانيه لانه يمثل البيت الكبير القوي لهم والذي يوفر للجميع الامن والامان ، واننا نتطلع الى اردن لا يتخلف فيه احد عن ركب التقدم والرفاه لان كل مواطن يشكل فيه قيمة وطنية لا تقدر بثمن بحد ذاته ولان رفاه المواطن الاردني وسعادته هما الركيزة الاولى لاستقرار الوطن وتقدمه.

اننا نتوجه الى كل الاردنيين لكي يساهموا في بناء وطنهم مع حزب الجبهة الاردنية الموحدة من خلال برنامجنا المبني على احتياجات وتطلعات وطموحات كل الاردنيين.

من حق كل الاردنيين أن يحلموا بغد مشرق ووطن عظيم ونحن نسعى مع الجميع لتحقيق هذا الحلم... الحلم الاردني الكبير والذي سيتحقق ان شاء الله.

ان مجمل السياسات يجب ان تكون مسخرة لدعم حياة المواطنين والعائلة الاردنية ، ومنظمات المجتمع المدني وليس السيطرة عليها او احتوائها، فالمرحلة التي نعيشها تستوجب تغييراً حقيقياً ومدروساً وسريعاً قبل ان تفرض المرحلة نفسها علينا بتغيير تفرضه الظروف والمعطيات .

كما ان الحزب ينظر بأهمية بالغة الى قضيتي الفقر والبطالة وضرورة مساعدة الشرائح الاكثر فقراً والاكثر ضعفاً كي تبقى جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ولا تشعر بالاقصاء مما يؤثر ذلك على مبدأ الانتماء للوطن والولاء للدولة .

إن الابعاد الحقيقية التي تربط الاردنيين بالمشروع القومي العربي وبمبادئ الثورة العربية تشعرنا بضرورة تذكر الانتماء العربي في كل برامجنا واستراتيجياتنا كما ان كل سياساتنا الخارجية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار العمق الاستراتيجي العربي والمصالح العربية المشتركة وبناء كل ادوات التواصل العربي البيئي على كل الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ان كل تحالفاتنا وعلاقاتنا يجب ان تكون مرتبطة بمقدار تأثيرها ومردوداتها المصلحية على الشعب الاردني والامة العربية .

ان حزب الجبهة الاردنية الموحدة يأخذ بعين الاعتبار الاهتمام الجاد بكل شرائح المجتمع النساء والاطفال والشباب وايضاً شريحة الشيوخ الذين أدوا ما عليهم للوطن ويعيشون فترة التقاعد الذي يجب ان يكون مريحاً ومليئاً بالفخر والسعادة.

وكما أن الحزب الذي ينتمي للتاريخ العربي كله، وللأردن الذي مثل هذا التاريخ، فهو ينظر بإجلال واحترام لأولئك الرجال البناة والوطنيين الأوائل ومن تبعهم، الذين بذلوا الجهد الموصول ليظل الأردن صامداً وأمناً ومستقراً ومزدهراً ومؤمناً بهوية أمته وقيمها وبروح النهضة العربية التي ظلت في قلوب الاردنيين نبع انتماء، وركيزة حياة ومناطق أمل فاتسمت تلك الفترة في بناء الجيش العربي المهيب شجاعة وقدرة، فخاض أشرف المعارك للمحافظة على الوطن والمواطن، وذاد عن أمة العرب في كل موقع دعي إليه، وبنيت الاجهزة الأمنية،

واتسع العمران، وارتقى الريف، وتعمقت القيم الكبرى، وتعزز الانتماء، واصبح الاردن واحة أمن واستقرار ونماء ومسؤولية تم في اطارها تحقيق التكامل والتكافل فنمت الطبقة الوسطى وهي العمود الفقري للدولة، وتقاربت حياة الناس سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقويت مبادئ حقوق الانسان، وارتفع مستوى تكافؤ الفرص وارتقى التعليم تربية وقيماً وشجرت الاراضي وامتد العمق الاستراتيجي الاردني الى الاراضي العربية. ونشطت العلاقات الدولية والعربية الاردنية، وسادها الاحترام المتبادل.

تميزت تلك الفترة بتشكيل تيار اردني عربي واضح المعالم والسمات، تعمقت فيه الايجابية التي اعطت هذا التيار زخماً فكرياً وعملياً شمل كل نواحي الحياة العامة، وبدت فيه الثوابت التاريخية التبادلية والتكاملية واضحة لا يتطرق اليها شيء ولا تخدمها ريعية، وحمل التيار ظروف تلك المرحلة متجاوزاً كل الصعوبات.

وبقي الاردن الأقدر بين الدول الناشئة على الاستمرارية ومواجهة التحديات والاطار، والاستجابة لمتطلبات التطور، على الرغم من كل ما واجهه من مصاعب وعثرات مكنته أن يصبح جزءاً أساسياً من النظام العربي والأقليمي والدولي ليشكل ركناً أساسياً من أركان الأمن والاستقرار في المنطقة ولاعباً رئيسياً على ساحة الأحداث فيها.

غير أن المملكة شهدت في العقدين الأخيرين تحديات كثيرة وكبيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي تمثلت بالمتغيرات الدولية العالمية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي وبروز النظام الأحادي القطبية الذي بدأ يعمل لتغيير معالم النظام الدولي، وتكريس قيم ومبادئ اقتصادية وسياسية واجتماعية وتربوية جديدة متناقضة مع هويتنا وقيمنا وثقافتنا العربية والاسلامية وقوانيننا الأردنية، والتي حاول البعض تسويقها في الاردن، فقد اختلطت الامور بين ما هو ثابت وبين ما هو متغير، وكان المطلوب أن نعيد النظر بأسس وثوابت الدولة الاردنية بما يتفق مع تلك الرؤى والسياسات التي افرزتها الحقبة الجديدة، وجرت محاولات لترجمتها في البلاد العربية كلها بأشكال وصور مختلفة، وتحت عناوين متعددة بما فيها الاحتلال كما حدث في العراق وطرح المشاريع الدولية التي غلفت بعناوين مختلفة تمثلت باحترام مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية ومكافحة الارهاب والتي تهدف في حقيقتها الى تفكيك دول المنطقة طائفياً وعرقياً ومذهبياً واعادة هيكلتها ولا يعتبر الاردن استثناءً من هذه المخططات الغامضة.

وقد تزامن مع التحديات الخارجية تحديات داخلية جاءت على شكل دعوات لإعادة النظر في صياغة العقد الاجتماعي، تم في اطارها تهميش الحكومة وتفكيك مؤسسات القطاع العام وتراجع دور الدولة على كافة المستويات والتعامل معها كما نتعامل مع شركة ، وجرت محاولات لتحويل الكيان الاردني الشامل الى كيان اقتصادي يتم في اطاره فك ارتباط الدولة مع تاريخها بما فيه المشروع النهضوي القومي كما تعاضمت التحديات بين الشرائح كما تم خلالها اعتماد سياسات اقتصادية لفريق ليبرالي شرس لم يراعي الاعتبارات الاجتماعية وكان من أهم آثارها عجز كبير في الموازنة ومديونية تجاوزت الثمانية عشر مليار دولار اضافة الى فقر وبطالة وعوز وجوع وفساد لا سقف له وتلاشي الطبقة الوسطى وتوسع في الفوارق الاجتماعية ليتبع ذلك الاعصار المالي في الولايات المتحدة الذي كان له أثراً واضحاً على اقتصاديات العالم بما فيه المملكة الأمر الذي ضاعف من حجم الأزمة وشكل حالة من الاحتقان العام كان من أهم افرزاتها الحراك الشعبي الذي تشهده المملكة شأنها شأن باقي الدول العربية وإن اختلفت الأسباب.

في ظل هذه الاوضاع فإننا في حزبنا ونحن نستقرئ التاريخ ونستوعبه ونقارنه بالحاضر ونتطلع الى المستقبل نرى انه اصبح لزاماً علينا جميعاً أن نستنهض كل الهمم كي نعمل بكل جد وجهد لتعديل هذه الاوضاع وتعزيز الجبهة الداخلية بالالتزام بالثوابت والمركزات والمبادئ التي استخلصناها من خلال الحوارات مع كافة جغرافيا المملكة التي نعتقد أن في تطبيقها خلاص للاردن من هذه الضائقة والحيث وهذا يترتب عليه الشروع بعملية اصلاح شامل وحقيقي وبشكل سريع باعتبار انها متطلبات محلية ضاغطة وعادلة وتتواكب مع طبيعة تطور المجتمع وتنامي حالة المعرفة منه, وبأنها كذلك ضرورة حاكمة لاستقرار النظام السياسي من خلال تحديثه في ظل التحولات في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي.

ولذلك وتعزيزاً لغرض الإصلاح الذي لا رجعة عنه يطرح الحزب مبادرته امام الجميع حول مشروع اصلاحي شامل باتجاه بناء نظام ديمقراطي سليم, يتم التوافق من خلاله على الاهداف النهائية لعملية الاصلاح مع الاخذ بالتدرج الموضوعي في المراحل

أ- الاصلاح السياسي

ان مفهوم الاصلاح السياسي يشير الى جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تقع على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في طريق بناء نظام ديمقراطي.

لذلك يركز مفهوم الاصلاح السياسي الذي تتبناه مبادرة الحزب على ما يلي :

§ مسؤولية الاصلاح السياسي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الحكومات وقوى المجتمع المدني والاهلي والقطاع الخاص.

§ الهدف من عملية الاصلاح تعزيز بناء نظام ديمقراطي .

§ تفضيل اسلوب التدرج الزمني المحدد في الاصلاح السياسي على ان التدرج لا يعني البطء أو التردد وانما يعني اتخاذ اجراءات واضحة وملموسة في هذا الشأن مقرونة بالتقييم وبالجدول الزمنية.

تحديد خطوات واجراءات الاصلاح السياسي الواجب اتخاذها في اطار الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص, والخطوات هي:

· الاصلاح الدستوري والتشريعي ويتضمن تعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية وصولاً الى دستور عصري , والمقصود بالديمقراطية الحقيقية رفض اتخاذ أي اجراءات شكلية لا تحقق اهداف المجتمع في التطور الديمقراطي, ولكن الضمانات التي يجب ان تتحقق من خلال الاصلاح في المجال الدستوري هي الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلاً صريحاً , وانشاء

محكمة دستورية وضمان انعقاد البرلمان ا طول فترة في السنة واجراء انتخابات دورية حرة ونزيهه باشراف هيئة مستقلة .

أما التعديلات الدستورية المطلوبة فجميعها لها صلة بالحياة السياسية والعملية الديمقراطية .

لذلك يركز مفهوم الاصلاح الدستوري الذي تتبناه المبادرة على تبني المبادئ التالية:

1. حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي وحق الإجتماع وإعطاء الضمانات القانونية لتحقيق ذلك.
2. على الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدا الاستقالة خلال اسبوع من تاريخ الحل على ان تجري الانتخابات حكومة انتقالية.
3. رفض مبدا تأجيل الانتخابات الا في حالات الظروف القاهرة التي تحول دون اجراء العملية الانتخابية بامانة ونزاهة.
4. الغاء المادة التي اصبح بموجبها نصف مجلس النواب سلطة لإنتخاب النصف الاخر .
5. ان تحدد الحكومة سبب حل المجلس حتى لا يتكرر الحل لذات السبب ويخضع قرار الحل للطعن أمام القضاء .
6. ان يتم تعيين اعضاء مجلس الأعيان وفق شروط ومواصفات محددة ليكون المجلس مجلساً للحكماء وحتى لا تغلب عليه صفة الديكورية , وذلك انطلاقاً من حرصنا على الا يفقد هذا المجلس دوره وفعاليته.
7. الغاء الاستثناء الذي يسمح للحكومة اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً لنيل الثقة على اساسه.
8. الغاء النصوص المتعلقة بالمجلس العالي لتفسير الدستور على ان يحل مكانها نصوص تنشأ بموجبها محكمة دستورية.
9. يجب ان يسبق تشكيل المحكمة الدستورية تحصين السلطة القضائية في ملاحقة الحكومات.
10. تحديد مدة الدورة العادية لمجلس الامة لفترة ستة اشهر .

11. رفض مبدأ انتخاب عضو مجلس النواب داخل المجلس لاي سبب كان.

12. لا تصدر قوانين مؤقتة الا في حالات الحرب الكوارث.

13. تعديل المادة(120) من الدستور بحيث تتم التقسيمات الإدارية و تشكيلات دوائر الحكومة و إجازتها وجميع ما يتعلق بالموظفين بحيث تتم بقانون وليست بأنظمة وهذا يؤدي الى تحقيق الإصلاح الإداري والأمن الوظيفي بعدالة وشفافية.

14. إنشاء قضاء إداري كامل ومستقل وإلغاء المحاكم الخاصة.

15. حذف عبارة او أي تشريع آخر من المادة (45) من الدستور بحيث تعود الولاية بالمطلق في الشأين الداخلي والخارجي الى مجلس الوزراء.

16. اتخاذ كافة الاجراءات لضمان بناء مجتمع مدني.

17. محاكمة الوزراء الذين يرتكبون جرائم تتعلق بعملهم أمام القضاء المدني , بحيث يتم إحالتهم للقضاء إذا ما تم اتهامهم من مجلس النواب بالأغلبية المطلقة وليس بأكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس.

18. الغاء الديوان الخاص لتفسير القوانين والاستعاضة عنه بإنشاء المحكمة الدستورية.

* اطلاق حرية تشكيل الاحزاب السياسية في اطار الدستور والقانون وبما يضمن لجميع القوى السياسية المدنية ان تعرض برامجها وان تتنافس بشكل حر ونزيه وبشكل متكافئ. وأن تزال جميع العوائق التشريعية التي تحد من حرية العمل الحزبي والإنخراط فيه وان يرفع قيد العدد بالنسبة للمؤسسين وغيره من الاجراءات التي ترد في باب القيود، ، واعادة هيكلة دعم الدولة للاحزاب بعدد من المعايير التي تعزز بناء نظام ديمقراطي يستند الى مجتمع مدني فاعل مثل عدد الاعضاء المسددين ونسبة تمثيل المرأة والشباب وعدم قيام الحزب على اسس طائفية او عرقية او وراثية او سلطوية وغيرها من المعايير التي تزيد من درجة ديمقراطية الحزب وتمثيله لمختلف شرائح المجتمع لكنها لا تشكل شروط لتأسيس الحزب او حله. وان يربط حل الاحزاب ووقفها عن العمل بقرار من السلطة القضائية، وتقليل فرص تشكيل احزاب تقوم على اسس الفئوية والجهوية والطائفية والعرقية وغيرها من التفريعات او ان تحمل اسماء تعبر عن ذلك ومن شأنها التأثير على الهوية الوطنية.

* تحرير حرية التعبير من التأثيرات الحكومية، ومن القيود التي لم ترد بالمعايير الدولية لحرية التعبير، وانهاء تعدد المرجعيات القانونية ذات العلاقة بحرية التعبير.

- تعديل كافة القوانين الناظمة لحرية الرأي وتحريرها من القيود وضمان حق الحصول على المعلومات وبما يتوافق مع المعايير الدولية الناظمة لهذا الحق التي وردت بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد المدني.

* قانون الانتخابات النيابية بحيث يضمن:

. اعتماد قانون عصري جديد يركز على النظام المختلط الذي يجمع بين الدوائر التي تراعي الإعتبارات الاجتماعية والجغرافية والديمغرافية وبين القائمة النسبية التي تراعي الاعتبارات السياسية وتدفع المسيرة الديمقراطية .

. توسيع الدائرة بعد أن ثبت بأن الدوائر الصغيرة تؤثر بشكل سلبي على النسيج الإجتماعي وتكرس العشائرية.

. إسقاط مبدأ الصوت الواحد.

. تعزيز فرص الاحزاب في الانتخابات.

. ضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة ودورية وتقوم على أساس المساواة والتنافس والمشاركة والشفافية وسرية الاقتراع.

. انشاء هيئة مستقلة للإشراف على كافة ما يتعلق بالانتخابات اقتراعا وفرزا والبت بكل ما يحيط بالعملية الانتخابية تحت ولاية السلطة القضائية التي تتمتع بكفالة الدستور .

. فتح المجال ودون قيود للرقابة المحلية على الانتخابات و رفض مبدأ الرقابة الخارجية للحفاظ على سيادتنا الوطنية.

* وقف كافة الممارسات الخاطئة في مجال حقوق الانسان واطلاق الحرية في انشاء المؤسسات التي تعنى بحقوق الانسان من القيود وانهاء صلاحية السلطة التنفيذية في وقف وحل هذه المؤسسات وان تكون المرجعية في ذلك للقضاء، واخذ الحكومات بالتوصيات التي تصدر عن المركز الوطني لحقوق الانسان.

* الفساد

لقد اصاب الفساد كل اوجه الحياة في الاردن السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحول من حاله مرضية الى آفة اجتماعية مستحكمة واصبح الفاسدون من القوة بحيث لم يعد يقدر احد على انتقادهم بل صار من ينتقدهم يتهم بانه ضد الدولة او احد اركانها او يتهم بموجب قانون مكافحة الفساد باغتيال الشخصية ويصبح هو المتهم

بدل ان يكون متهماً وبالتالي لاذ الصادقون المشفقون على الوطن بالصمت ومن هنا فان حزب الجبهة الاردنية يعتقد ان مكافحة الفساد لا يمكن ان تتم الا من خلال حكومات تخلو تشكيلتها من رموز الفساد او المفسدين واعادة النظر بقانون الفساد الحالي الذي لم يُحلّ بموجبة أي من الكبار باستثناء قضايا شبهات او نوايا دون التركيز على قضايا الفساد الكبرى وعليه فنحن نصر على إصدار قانون جديد تحت عنوان الإثراء بلا سبب " من اين لك هذا" الذي سيعتمد على معرفة الاردنيين باوضاع الاردنيين.

* اللامركزية

يكثر الحديث حول اللامركزية ونحن نقدر هذا التوجه ونحترمه ونعتقد انه من الاسس الرئيسة لتعزيز الديمقراطية باعتباره خروجاً من دائرة الأنا و الشخصنة وخروجاً على مبدأ التسلط في صناعة القرار وتهميش الاغلبية, ومع ذلك فنحن نقترح ان يبدا العمل بالتأسيس لها ، وهذا يترتب عليه ان نبدئها بتغيير ذهنية وتفكير المواطن فلا يعقل ان ننتقل فجأة الى مرحلة متقدمة دون ان نهيء الأجواء الملائمة لهذا التوجه وهذا يعني بالدرجة الاولى اعادة النظر بمفاهيم التربية والتعليم والتركيز على دور الإعلام والعمل على تثقيف الاردني ثقافة ديمقراطية يشعر فيها المواطن بأهمية الرأي والرأي الآخر وباهمية المشاركة بصناعة القرار.

كما يحتاج هذا المشروع الكبير الى امكانيات مادية كبيرة بحيث ترصد موازنة خاصة لكل محافظة حتى تمكنها من القيام بتنفيذ المشاريع دون العودة الى المركز وبدون ذلك يبقى هذا الطرح شعاراً غير قابل للتطبيق.

* الامن الوطني الشامل

1- يؤمن حزب الجبهة الاردنية الموحدة بأن الأمن الوطني الاردني جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً.

2- يؤمن حزبنا بأن السياسات الاردنية من مفهومها للأمن الوطني الاردني تنطلق من متطلبات حماية الوطن من الاخطار الخارجية وتعزيز الوحدة الوطنية وتمتين النسيج الاجتماعي وتحصين الجبهة الداخلية.

3- يؤمن حزبنا ايماناً مطلقاً بما تنص عليه المادة (6) من الدستور وهي: (الاردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين).

ب - الاعلام

يعاني الإعلام الرسمي الأردني من عجز مزمن في الأداء أوصل كل مؤسساته وأدواته الى حالة من العجز التام على المنافسة والنفوذ ، وبما أن الإعلام هو واحد من الركائز الأساسية للدولة وهو النافذة التي يطل من خلالها

المجتمع العربي والدولي على الأردن فإننا في حزب الجبهة الأردنية الموحدة قد بنينا برنامجنا الإعلامي على مايلي:

1. تحديث التشريعات والقوانين التي تتعلق بالإعلام مما يفتح المجال أمام حرية الصحافة والإعلام وتشريع الأبواب لحياة اعلامية صحية يكون فيها الجميع احرار في التعبير عن ارائهم وأفكارهم وتوجهاتهم سواء كانوا احزابا او تجمعات او افرادا .
2. إعادة تأهيل وتحديث مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وهيكله الكادر الوظيفي والإهتمام بالكفاءات الوطنية ، وتحديث الأجهزة واعادة هيكله البرامج الإذاعية والتلفزيونية لتمتكن من القيام بالمهام الموكلة اليها في تقديم صورة حضارية عن واقع الوطن والمواطنين ولتقديم الخدمات الإخبارية والتحليلية والبرامجية و بناء مصداقية لدى المواطنين والمستمعين والمشاهدين في العالم كله .
3. النأي بالمؤسسات الصحافية والإعلامية عن مبدأ التعيينات الوظيفية غير المؤهلة او بالواسطة ووضع معايير مهنية دقيقة للتعين الوظيفي ، واجراء اعادة هيكله لموظفي التلفزيون تحديدا .
4. فتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية في ميادين الصحافة الورقية والإذاعة والتلفزيون ، وتقديم التسهيلات للمناطق الإعلامية الحرة .
5. فتح مراكز للتدريب المهني الإعلامي أمام المهتمين من المواطنين والوافدين وحسب اعلى الأسس والمعايير المهنية .
6. الإهتمام بالإعلام الرقمي على الشبكة العنكبوتية ، او المواقع الإلكترونية ودعمها والمساعدة في تأهيل ناشريها و كوادرها والعاملين فيها وفتح السبل أمامهم ليشكلوا جزءا من العملية الإعلامية الوطنية وعدم التضيق عليهم او التعرض لتلك المواقع بالحجب او القرصنة ،
7. إتاحة المعلومات أمام الصحافيين وتيسير الحصول عليها بدون تعقيدات او اجراءات بيروقراطية معقدة وطويلة .
8. الكف عن مهاجمة القنوات العربية أو الأجنبية التي تتعرض للأوضاع السياسية في الأردن او مهاجمة المرسلين الصحافيين لوكالات الأنباء العالمية ووضع حد لأساليب العنف التي تدعي دعم الدولة بتعرضها للصحافيين الأجانب والأردنيين ومكاتبتهم لما يلحقه ذلك بسمعة الأردن الدولية من أذى كبيرا لا يمكن اصلاحه بسهولة .

9. الإهتمام بالإعلام العالمي ومحاولة النفاذ من خلاله للترويج للرؤى الأردنية السياسية و اىصال صوت الأردن لدول وشعوب العالم .

ج - القضايا الإقليمية والدولية

* قضايا الامة

ان غياب النظام الرسمي العربي عن الساحة السياسية في المنطقة احدث فراغا سياسيا وامنيا شجع قوى دولية واقليمية لتغطيتها والعمل على اضعاف الدول العربية بأليات مختلفة منها الاحتلال كما حدث في العراق او من خلال المشاريع الدولية او من خلال التهديد والتلويح باستخدام القوة مع بعض الدول كما هو الحال مع لبنان وسوريا كما احييت الاحلام الاميراطورية لدى دول محورية في المنطقة ومن هنا فاننا نناشد قادة الامة ان يعوا ويدركوا مخاطر استمرار التمزق في الجسم العربي والعمل الحثيث على اعادة اللحمة العربية و احياء النظام الرسمي العربي وتفعيل مؤسساته.

ومن هنا فان الضرورة تستوجب التركيز على المبادئ والاهداف القومية والاستمرار في حمل رساله الامة والايمان بقضاياها والالتزام بها وخاصة القضية الفلسطينية بالإضافة الى دعم الجهود الرامية الى تحرير الارض وتعزيز السيادة الوطنية في وقت تعاني فيه دول عربية كثيرة مثل العراق والسودان والصومال وفلسطين اوضاعا سيئة كل ذلك يعتبر اولويات ومبادئ يجب على قادة الامة التمسك بها واعتبارها ثوابت وطنية و قومية.

*القضية الفلسطينية

ان حزبنا يرى في الممارسات الاسرائيلية الاستفزازية على الارض الفلسطينية المحتلة والتمثلة بحصار المدن وبيناء جدار الحقد العنصري ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وتهويد مدينة القدس والحفريات تحت الاقصى واصرارها على الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية لا تعني فقط رفض حق العودة ولكنها تعني ايضا اسقاط الجنسية عن عرب الثمانية واربعون (يضاف اليها دعوة اراد مستشار رئيس الوزراء لشؤون الامن القومي) الى اقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الاردني ودعوات اخرى بما فيها اقامة اتحاد كونفدرالي بين المملكة والفلسطينيين على ان يدخل في المعادلة عرب الثمانية واربعون مخالفة بذلك للقانون الدولي و لقرارات الشرعية الدولية والتي نعتبرها تهديدا للسلام العالمي ومنعا للامن والاستقرار في المنطقة وخلقاً للفوضى والتطرف ,وانطلاقاً من قناعتنا بالسلام العادل واستقرار وازدهار المنطقة فنحن نرى بان امن واستقرار المنطقة لا يمكن ان يتحققا الا وفق الرؤية التالية:

1. انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة.

2. اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

3. إزالة المستوطنات واسقاط الجدار العازل.

4. الاصرار على حق اللاجئين اينما كانوا بالعودة والتعويض.

5. رفض الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية.

كما اننا نعتبر بان الحفريات تحت الاقصى والمبادرات التي تطلقها اسرائيل ازاء الاردن مخالفة لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية ومسا بها والمس بالجزء هو مس بالكل ومن هنا فإن المطلوب من الحكومة الاردنية ان تربط علاقاتها صعودا وهبوطا بمدى استجابة اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والتزامها بالمعاهدات وان تفهم اسرائيل باننا سنعيد النظر بمعاهدة وادي عربة اذا ما استمرت في مخالفتها وانتهاكاتها لهذه المعاهدة.

*العلاقات الاردنية الخارجية

1. اقامة علاقات متوازنة بين الاردن وكل القوى التي تمثل الشعب الفلسطيني بما فيها حركة حماس بغرض المحافظة على الدور الاردني وحماية القضية الفلسطينية من التشتيت .

2. بناء علاقات متوازنة مع كافة الدول العربية وتمتين تلك العلاقات والسعي للوصول بها الى مراحل متقدمة من التكامل لخدمة المشروع العربي النهضوي القومي الذي يسعى كل المخلصين للوصول اليه .

3. اقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للغير حتى لانعطي الذرائع للغير للتدخل في شؤوننا .

د - الأمن الاقتصادي والاجتماعي

* السياسة الاقتصادية والمالية

1. تجميد الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة بحيث يتم تمويل الزيادات الطبيعية في رواتب الجهازين المدني والعسكري ومخصصات التقاعد والتعيينات الجديدة من خلال الوفرة في بنود الإنفاق الأخرى.

2. تنفيذ برنامج جاد وفاعل لدمج الهيئات والمؤسسات المستقلة قبل نهاية عام 2011 بالتوازي مع تخفيض إنفاقها الإجمالي بنسبة لا تقل عن 20% على أن يشمل ذلك دمج جميع هيئات التنظيم القطاعية في هيئة واحدة للمنافسة.

3. إصدار قانون لإدارة المالية العامة على غرار قانون إدارة الدين العام بحيث تحدد بموجبه سقف للمؤشرات المالية خصوصاً ما يتعلق بالإنفاق العام وعجز الموازنة.

4. إتخاذ الخطوات التالية في مجال إدارة الدين العام بهدف ترشيد كلف الإقتراض الحكومي:

. إيقاف الإقتراض من الجهاز المصرفي المحلي والتوجه إلى الإقتراض الخارجي عند اللزوم لتعزيز السيولة المحلية وإحتياجات المملكة من العملات الأجنبية وتخفيض كلفة خدمة الدين العام.

. طرح السندات والصكوك الإسلامية الحكومية للإستثمار من قبل الجمهور وعدم إقتصارها على البنوك بحيث توفر الحكومة مجال إستثمار آمن وثابت الدخل للمدخرين من المواطنين وتحد من سحب السيولة من الجهاز المصرفي.

5. إدخال التعديلات التالية على نسب الضريبة العامة على المبيعات:

. إعفاء الأدوية والمواد الغذائية الأساسية بالكامل من ضريبة المبيعات.

. تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات بمعدل نقطتين مؤبطين سنوياً لمدة ثلاث سنوات بحيث تصل إلى 10% مع نهاية عام 2013 لتعود بذلك إلى المستوى التي كانت عليه في عام 2000.

. زيادة الضريبة على مجموعة من السلع والخدمات غير الأساسية إلى 20% كالأجهزة الكهربائية الكبيرة والعطور والساعات ووسائل الترفيه.

. زيادة الضريبة الخاصة على بعض السلع مثل السجائر والمشروبات الكحولية والسيارات التي تزيد قيمتها قبل الضريبة عن (10) آلاف دينار.

. إلغاء الضريبة الخاصة على المشتقات النفطية وإخضاع البنزين للضريبة العامة على المبيعات فقط.

6. إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل وتعديله بما ينسجم مع نص المادة 111 من الدستور وخصوصاً ما يتعلق بتطبيق مبدأ التكليف التصاعدي في فرض الضريبة على الشركات والأفراد وبحيث يتم إخضاع الدخل لنسب تصاعدية للضريبة على النحو التالي مع بقاء الإعفاءات الشخصية للأفراد (24000 دينار سنوياً) كما هي:

- إخضاع الدخل السنوي الذي يقل عن (501) ألف دينار للضريبة بنسبة 7%
 - إخضاع الدخل السنوي من (501) ألف دينار إلى (2) مليون دينار للضريبة بنسبة 14%
 - إخضاع الدخل السنوي من (2) مليون دينار إلى (4) مليون دينار للضريبة بنسبة 25%
 - إخضاع الدخل السنوي من (4) مليون دينار إلى (6) مليون دينار للضريبة بنسبة 35%
 - إخضاع الدخل السنوي الذي يزيد عن (6) مليون دينار للضريبة بنسبة 45%
7. إنشاء دائرة مستقلة تابعة لوزير المالية للرقابة على التهرب الضريبي (دائرة الرقابة على التهرب الضريبي) ورفدها بأفضل الكفاءات المدربة على كشف قضايا التهرب من ضريبيتي الدخل والمبيعات بحيث يقتصر عمل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الحالية على متابعة النواحي الإجرائية المتعلقة بتحصيل الضرائب وتترك عملية الرقابة للدائرة الجديدة.
8. تضمين قانون ضريبة الدخل مادة تتيح لدائرة الرقابة على التهرب الضريبي طلب إثبات مصادر الثروة للمكلفين الذين يثبت إمتلاكهم لثروات تزيد عن (5) مليون دينار في حال كون الدخول المصرح بها في كشوفاتهم الضريبية للسنوات السابقة لا تتلائم مع حجم ثرواتهم.
9. إعفاء جميع الآليات والمعدات الصناعية وقطع الغيار المتعلقة بها بالكامل من الجمارك والرسوم والضريبة العامة على المبيعات.
10. إقتصار الإعفاءات من ضريبة الدخل الممنوحة لغايات تشجيع الاستثمار على قطاعي الصناعة والفنادق السياحية وتحديدتها بمدة تتراوح بين (5) سنوات و(20) سنة حسب المحافظة التي يقام بها المشروع على أن يتم ربط هذه الاعفاءات بشكل مباشر بالرواتب التي يدفعها المشروع للموظفين والعمال الأردنيين.
11. الإلتزام بعدم بيع أي جزء من الأسهم التي تمتلكها الخزينة في الشركات الأردنية الكبرى كالبوتاس والفوسفات والاتصالات والملكية الأردنية.

1. فتح باب ترخيص البنوك للإستثمار المحلي على أن يتم البدء بترخيص ثلاث بنوك إسلامية برأسمال لا يقل عن (100) مليون دينار لكل منها على أن تكون هيكله ملكية هذه البنوك على النحو التالي:

- تمنح الأولوية للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي وصناديق إدخار النقابات المهنية للمساهمة بما نسبته (25%) من رؤوس أموال هذه البنوك.

- يفتح المجال لرجال الأعمال الأردنيين ومؤسسات القطاع الخاص الأردنية للمساهمة بما نسبته (25%) من رؤوس أموال هذه البنوك على أن لا تتجاوز حصة أي مؤسسة خاصة أو عائلة عن 1% منها.

- أن يطرح ما نسبته (50%) من رؤوس أموال هذه البنوك للإكتتاب العام من قبل المواطنين الأردنيين بحيث تعطى الأولوية لصغار المساهمين الذين يكتتبون بأقل من (10) آلاف دينار وعلى أن لا تزيد حصة أي مكتب عن (100) ألف دينار.

2. إصدار التشريعات الناظمة للصكوك الإسلامية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

3. إصدار قانون لمكافحة الربا الفاحش على غرار القوانين المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية (Usury Laws) بحيث يتم وضع حدود وضوابط لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك خصوصاً فيما يتعلق بالقروض الشخصية والإسكانية وبطاقات الإئتمان والقروض التجارية التي تمنح للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

*المنافسة وحماية المستهلك

1. تعديل قانون المنافسة بحيث يتم توسيع صلاحيات وزارة الصناعة والتجارة في قضايا الإحتكار والهيمنة وتسهيل إجراءات ملاحقة المحتكرين وإتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم.

2. فتح الباب لإستيراد وتخزين المشتقات النفطية لجميع مؤسسات القطاع الخاص ضمن المواصفات وشروط التخزين والسلامة العامة التي تضعها الحكومة وذلك لتفعيل المنافسة في سوق المشتقات النفطية مع منح مصفاة البترول حصة توازي طاقتها الإنتاجية الحالية بشكل يضمن استمراريتها وضمن معادلة لا تحمل المواطن أي كلفة إضافية لازمة للمحافظة على المصفاة.

3. فتح باب الترخيص للمستشفيات والمدارس والجامعات الخاصة لتفعيل المنافسة في هذه المجالات مع إعطاء الأولوية للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي وصناديق إدخار النقابات المهنية للمساهمة فيها.

4. تفعيل المادة (7) من قانون الصناعة والتجارة والعمل على تسعير السلع والخدمات التي يسيطر عليها قلة من التجار وموردي الخدمات المحتكرين وخصوصاً المواد الغذائية الأساسية لمدة لا تقل عن سنة مع تشجيع دخول تجار جدد في مجال إستيراد هذه السلع، على أن يعاد النظر في التسعير بعد تحقق منافسة فاعلة بين التجار والموردين لكل سلعة أو خدمة على حدة.

5. إصدار قانون حماية المستهلك خلال شهرين على أن يتم بموجبه تأسيس جمعيات لحماية المستهلكين في جميع المحافظات ومنحها دوراً أساسياً في كشف قضايا الغش والتلاعب في الأسعار واحتكار المواد الأساسية بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة.

6. تشديد الرقابة على موردي الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة ووضع ضوابط ومحددات لزيادة أجور الخدمات الصحية وأقسام المدارس والجامعات الخاصة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

دعم الشراكة بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص الرسمية المتمثلة بغرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية بالتوازي مع دعم النقابات العمالية وجمعيات حماية المستهلك وتفعيل دورها في الدفاع عن حقوق العمال والمستهلكين ضمن الأطر القانونية وتأمين مشاركتها الفاعلة الى جانب ممثلي القطاع الخاص وذلك لخلق التوازن المطلوب بين مصالح جميع الاطراف في صياغة القرار الاقتصادي .

تعديل وتفعيل قانون حماية الانتاج الوطني بحيث يتم تبسيط اجراءات واساليب حماية الصناعة الوطنية المسموح بها في اطار الاتفاقيات الدولية وعدم التهاون في حماية الصناعة المحلية لاسباب سياسية .

هـ - مرتكزات الحزب في مجالات الطاقة والبنية التحتية

يرى الحزب أهمية التطور و التحديث المستمر للطاقة والبنية التحتية، و ذلك لتتماشى مع النمو المحلي و التغييرات العالمية ، وتوفير كل ما يلزم لشحن البضائع وإيصال الخدمات للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية من غير عقبات أو تعقيدات. ان خطط تطوير البنى التحتية تشمل تحسين قطاعي الطاقة والمياه والموانئ البحرية والجوية وشبكة الطرق البرية وقطاع المعلومات والتكنولوجيا الى جانب مشاريع سكة الحديد الداخلية ، وتوفير الموارد المالية المتاحة لتنفيذها إعتقادا على الكفاءات الوطنية وإدامة البنى التحتية من خلال ادارة حكيمة للموارد وتوزيع الخدمات بشكل عادل وتنموي بين المحافظات المختلفة من خلال بنى تحتية مناسبة لممارسة الانشطة التجارية والزراعية والصناعية وفق الميزة النسبية لإقتصاد المحافظات وعدم بعثرة المشاريع بشكل يصعب معه إدارتها ويزيد من كلف انشاءها وتشغيلها وضرورة تحسين الخدمات البلدية وزيادة شبكة الطرق النافذة وانارتها ، وتوسيع شبكة مياه الشرب والتأكد من سلامتها ، وتوسيع نطاق نظام توزيع مياه الصرف الصحي لتشمل اراضي سكنية وتجارية وصناعية وزراعية جديدة ، وانشاء مرافق لمعالجة مياه النفايات الصناعية واصلاح وتحسين شبكة توزيع المياه ورفع قدرات محطات معالجة مياه النفايات من اجل انتاج قيمة مضافة عالية

لتدفق مياه الصرف الصحي المعالجة ، وتحديث بعض مشاريع توليد الطاقة بالاعتماد على الطاقة النظيفة والرخيصة.

*الطاقة

ينظر الحزب بإيجابية الى ضرورة الاهتمام بقطاع الطاقة من أجل إنجاح عملية التطور الاقتصادي إلا أن النمو المتسارع هو من أهم التحديات للأردن . ويؤكد الحزب على ضرورة بتقليل الاعتمادية على مصادر الطاقة المستوردة و ذلك من خلال الاستغلال الأفضل للمصادر المحلية و تطوير مصادر الطاقة البديلة، إلى حد يسمح بإزالة التباین في الطلب على الطاقة. ومن هنا يؤكد الحزب على ضرورة تطوير مصادر الطاقة المحلية كمخزون الأردن الاستراتيجي من الصخر الزيتي و كذلك مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح وضرورة إجراء مسح جيولوجي لبيان مخزون اليورانيوم و النفط والغاز في الاردن. وفي هذا السياق ينبغي العمل على إيقاف مشاريع الطاقة النووية المنوي انشاؤها بسبب كلفها العالية وخطورتها البيئية والصحية وقيام الدول المستخدمة والمصنعه والمصدره لها على إيقاف استخدامها لمثل هذه المحطات النووية و الاستعاضة عنها بالطاقه البديله وعدم توفر الكفاءات الوطنية حالياً.

و - أولويات الحزب في مجالات البنية التحتية:

* ضرورة زيادة الخطوط الجوية العاملة من والى الأردن من خلال التحالفات مع شركات الطيران العالمية وترويج الاردن سياحيا وزراعيا وتجاريا وزيادة الصادرات الصناعية .

* متابعة وتقييم عملية توسعة مطار الملكة علياء الدولي في عمان والهادفة لزيادة الطاقة التشغيلية لتصبح 9 ملايين زائر سنويا من خلال الاطلاع على خطة التوسعة ودراستها وتقديم بدائل وطنية متاحة لتقليل كلفتها.

* متابعة تحديث مبنى الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي وتوفير الاستثمارات المحلية والعربية والدولية ليكون بوابة عبور للبضائع المحلية والعالمية ورفده بالكفاءات الوطنية والادارة الحكيمة لترشيد الانفاق وتعظيم الفوائد.

* الاهتمام والعناية بميناء العقبة الدولي الذي يوفر خدمات التفریح و التحميل للبضائع العادية و المتخصصة و للحاويات وتحسين مستويات الأداء العالمية فيه من حيث شحن ومعالجة الحاويات و ذلك عبر إدارة وطنية متخصصة وتقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية في ادارته.

* ضرورة إعادة مراجعة خطط تطوير شبكة السكك الحديدية وتقييمها ودراسة جوانب القوة والضعف فيها وتوفير الامكانات البشرية المؤهلة لادارتها وتنفيذها.

* إعادة النظر بسياسة تحرير قطاع الاتصالات وزيادة نسبة انتشار الهاتف النقال للمشاريع الانتاجية والخدمية ومراجعة الضرائب المفروضة على الشركات العاملة وتقييم ادائها ومسؤولياتها الاجتماعية بحيث يتم تخصيص جزء من ايراداتها لادامة البنية التحتية وتحسين نسبة انتشارها..

* تعظيم الاستفادة من انتشار الإنترنت في الأردن و اقامة صناعة برمجيات وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة في المحافظات .

ز - الشباب

وفيما يرتبط بالشباب فإننا حريصون على رعايه الشباب والعمل قدماً على خلق شباب يؤمن بالله ويعتز بوطنه وعروبه من خلال دعم هويته الدينية والحضارية، ويحرص الحزب على وضع البرامج التي تؤهل الشباب (تقنياً، مهاريًا، رياضياً ... الخ) لتحقيق ذلك .

كما يؤكد الحزب على ضرورة توفير كل ما من شأنه اعداد الشخصية المؤمنة بالعمل والانتاج من خلال تثقيفه وتأهيله ببرامج تربوية وعلمية ، وسيعمل الحزب جاهدا على تدريب الشباب للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما تتطلبه الإحتياجات الوطنية والحرص على احترام الرأي وبناء الحجة والحث على التفكير الناقد المنطقي.

ويؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بتأهيل الكوادر الشبابية والرياضية واعدادها للمستقبل بجميع ابعادها من خلال توفير الدورات والتجمعات وتبادل الخبرات على الصعيد الداخلي والخارجي والتي من شأنها توفير قيادات شبابية واعدة.

كما يحرص الحزب على ضرورة توفير المباني والمنشآت والمنتديات التي تساهم بشكل كبير في توفير بيئة آمنة لتجميع المواهب الفكرية والشبابية والرياضية والعمل على صقلها ورعايتها، ليكون التمثيل تمثيلاً نموذجاً في جميع المحافل والمناسبات والمستويات الشبابية سواءاً على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي .

كذلك يعمل الحزب على التعاون مع وسائل الاعلام (المكتوب والمرئي والمسموع) لوضع البرامج والخطط التي تهدف الى رعاية الشباب ومقاومة الافكار المستورده التي لا تتناسب مع قيمنا وافكارنا وعاداتنا وتقاليدنا.

ويطمح الحزب على العمل لابداء الرأي والمشاركة في التشريعات الناظمة للحياه الشبابية في الاردن .

ومن خلال ما تقدم يؤكد الحزب على :-

. العمل التطوعي كمنهج يعزز تحمل الشباب لمسؤولياتهم تجاه مجتمعهم .

. تفعيل المؤسسات الشبابية وتوفير الفرص للقادة الشباب اصحاب الاختصاص والخبره والمعرفه لتمكينهم من قيادة مؤسسات العمل الشبابي.

. تعزيز ثقافة المواطنة الايجابية من خلال تشجيع الشباب على ابداء الرأي الايجابي .

. العمل قدماً على تعزيز تمثيل الشباب في مجالس المحافظات والبلديات.

. تشجيع الشباب على محاربة مفهوم التقليد الاعمى وتبني مفهوم القدوة .

. مأسسه العمل الابداعي الشبابي ودعمه وتمويله وادامته .

. مأسسه رعاية الفنانين والمبدعين والكتاب والمخترعين وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم واجراء التعديلات التشريعية اللازمة لذلك.

. تشجيع المعلمين على استخدام اساليب التفكير الابداعي وتربية النشء منذ الصفوف الاولى.

. محاربة الوساطة والمحسوبية ووضع اجراءات مبنية على العدل والمساواة.

. تشجيع الشباب على الانخراط في العمل الحزبي .

. الغاء وازالة جميع التشريعات والتعليمات والممارسات التي تحول دون انخراط الشباب في الحياة الحزبية

ومن أجل ذلك كله، يتطلب منا سرعة التدخل بما يتناسب وطبيعة المرحلة القادمة وما هو موجود على الساحة الوطنية والعربية في الوقت الحالي ، وفي توحيد الجهد الوطني من خلال تنظيم العمل الشبابي ومأسسته دون تركه فريسة سهلة لتيارات ومنظمات غير منضبطة وذلك تجنباً لاثاره الفتنة والمحافظة على امن الوطن والمواطن .

ح - التربية والتعليم

تعتبر التربية والتعليم الأساس المتين لتطور المجتمعات وتقدمها , ولهذا أدركت الدولة الأهمية القصوى لهذا الموضوع وأولته جلّ إهتمامها حيث كانت في مرحلة ما مثلاً يحتذى في المنطقة.

لقد اعطى الجهد التكاملي التراكمي المتميز في مجال التربية والتعليم أكله محلياً وعلى ساحات الوطن العربي وفي كل الأمكنة التي يتواجد بها الأردنيون وكانوا مثالا في الإخلاص والعطاء.

إن حزبنا وهو يدرك تماماً مختلف المراحل التي مرت بها العملية التربوية في الأردن وفي كافة أرجاء الوطن العربي وخاصة في العقود الأخيرة ومدى تأثيرها بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعولمة والغزو الثقافي الغربي والتي انعكست على مكوناتها الأساسية الانساني منهم يرى ما يلي:

1. لقد اهتم الأردنيون شعباً وقيادة بهذه القضية الأساسية واولوها كل الرعاية والعناية والتطوير على مرالعقود الماضية .

2. لقد أثبت العرب قدرتهم على استيعاب الحضارات السابقة والتفاعل معها بايجابية . ولدينا الثقة المطلقة بقدرة العقل العربي على اللحاق بالثورة المعلوماتية في مختلف المجالات العلمية والتقنية والانسانية والتفاعل معها لتعود بكل ما هو ايجابي على الوطن والمواطنين.

3. من الملاحظ أن المتغيرات السريعة والثورة المعلوماتية , وخاصة في العقدين الاخيرين , ومحاولة اللحاق بها قد أثرت سلبياً على العملية التربوية بسبب الفجوة الواسعه بيننا وبين العالم في مجال المعرفة والتكنولوجيا.

4. لقد تبنى المعلمون والطلاب في الخمسينات والستينات من القرن الماضي تنظيمات خارجية متضاربة , مما أدى الى مواجهات اثرت على العملية التربوية . وتدخلت الجهات المختصة بطرق غير مناسبة انعكست بشكل سلبي على هيبة المعلمين وأمنهم الذاتي, فتدهورت أوضاعهم الاقتصادية وتراجعت مكانتهم واصبحت مهنة المعلم مهنة الذي لا مهنة له , وكان من نتائج هذه السلبيات تدني النوع وتزايد الكم على الرغم من التوسع في أعداد المدارس والكليات والجامعات.

5. ان عدم وجود رسالة تربوية محددة وهادفة ولدت افكاراً نمت في مراحل التعليم الاساسي والثانوي والجامعي أثرت على القيم الوطنية والولاء للدولة وظهرت الأنا والعشائرية والجهوية وقضايا اخرى لا تعود بالنفع على المجتمع وانتقل تخلف وافكار الشارع الى المؤسسات التربوية , فزاد التخلف والفقر والبطالة بدلا من التقدم والنهوض وتقبل الحداثة ومواكبة العلم والتكنولوجيا والتي هي من اساسيات العملية التربوية.

6. لقد اتبعت مؤسسات التربية والتعليم منذ بدايات السبعينات من القرن الماضي ايدولوجية جديدة أصبح التدريس فيها تلقينياً وحفظاً وتراكماً كمياً وضعفاً في الابداع والمبدعين. حيث اتسمت هذه الفترة بضحالة الفكر والثقافة وسادت السطحية والارتجال في المعالجات السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية . وانسحبت المؤسسات التعليمية والتربوية من مسؤولياتها الأولى وهي تكوين الهوية الموحدة والولاء والمنهجي للوطن , فنشأت هويات

متعددة الأشكال والألوان والإتجاهات والدلالات وتراجع دور اللغة العربية التي هي العمود الفقري للهوية العربية.

من خلال ما تقدم من مشكلات يرى الحزب ما يلي:

أ- وضع استراتيجية تعليمية تتبنى بناء أجيال قادرة ومسؤولة عن قضية الوطن والهوية والولاء والانتماء وثقافة الدولة , والغاء ثقافة الدولة الشركة وسيطرة رأس المال على المقدرات التربوية.

ب- وضع رسالة للتربية والتعليم تهتم بالسلوكيات والممارسات والتركيز على تحصين الهوية العربية في مجالات اللغة والفكر والثقافة وصولاً الى مستقبل افضل.

ج- التأكيد على الإخلاق العربية والاسلامية التي تشكل العمود الفقري للحضارة والحياة.

د- التركيز على التعليم النوعي وفتح المجال أمام الابداع في بيئة تعليمية سليمة.

هـ- أن يمارس الفكر التعددي من خلال ديمقراطية اجتماعية وتربوية في جميع مراحل التعليم.

و- زيارة عدد مدارس المبدعين والمتفوقين لتشمل كافة محافظات المملكة,

ز- اعادة الثقة الى المعلمين ومتابعة رعايتهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتنميتهم مهنياً.

ح- تكوين فرق للإجتهد والتفكير مركزية وفرعية , بدءاً من المدرسة ووصولاً الى الجامعة , ومتابعة وتقويم فرق الاجتهاد والتفكير دورياً.

ط- زيادة مخصصات التربية والتعليم من ميزانية الدولة.

ي- تشكيل مؤسسات لتطوير البحث العلمي مع التركيز على تطوير التربية والتعليم.

ك- تشكيل وفود من المعلمين تزور العالم العربي وبعض دول العالم الأول بهدف تبادل الخبرات واكتساب الأفكار والأساليب الهادفة والبناءه.

ط- التعليم العالي

. الرؤية:

بناء مجتمع المعرفة الأردني على أساس تعزيز المنظومة القيمية العربية الاسلامية لدى الطلبة وبناء مهارات الإتصال المجتمعية لديهم وتعزيز الثقافة الإنتاجية للعلم والمعرفة في إطار بناء الشخصية الوطنية للخريج.

. الرسالة:

مراجعة وتطوير سياسات التعليم العالي من حيث إعادة النظر في أسس القبول للوصول إلى مرحلة تحرير التعليم على أساس التنافسية بما في ذلك تطوير العملية التعليمية بجميع مكوناتها الاستاذ والمنهاج والطلّاب ودور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي.

المحور الأول: رفض مبدأ خصخصة الجامعات الرسمية

1- رفض مبدأ خصخصة الجامعات الحكومية والابقاء عليها كصمام أمان للحفاظ على المشروع الوطني التعليمي الاردني مع النظر الى الجامعات الخاصة كجزء من منظومة التعليم الوطني.

المحور الثاني: القبول

1. يرى الحزب ضرورة اعادة النظر في سياسات القبول وخصوصا ضرورة تحرير التعليم في الاردن وتوفير مقعدا لكل طالب يجتاز امتحان القبول الجامعي وحسب قدراته المعرفية وعلى اساس التنافسية، وذلك للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والوطنية المتعلقة بالتكوين المجتمعي الاردني.

2. هناك ضرورة ملحة لاعادة النظر في الاستثناءات ووضع معايير لضمان وصولها لمستحقيها.

المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس

1. هناك حاجة ماسة جدا لتوفير الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال استئنافات برامج البعثات وتطوير برامج الدراسات العليا المعمول بها حالياً.

2. تطوير اداء اعضاء هيئة التدريس من خلال استئناف برامج تبادل اعضاء هيئة التدريس من خلال الاتفاقيات الدولية للتعاون الاكاديمي ومعالجة تسرب اساتذة الجامعات من خلال تعديل رواتبهم بما يتناسب مع العروض الاقليمية والدولية المتاحة.

3. اعتماد عدد هيئة التدريس بالنسبة لأعداد الطلبة بما يتوافق مع النسبة المعتمدة دوليا .

المحور الرابع: البحث العلمي

1. تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية من خلال برامج بحثية تبادلية وتطوير مهارات النشر لديهم والتنافسية على المستوى الدولي.

2. تشجيع المشاريع البحثية و التطبيقية التعاقدية مع القطاع الخاص الجامعات لربط البحث العلمي في المتطلبات التربوية الوطنية .

المحور الخامس: زيادة تنافسية الجامعات محليا واقليميا ودوليا

1. بناء مقياس وطني لقياس التنافسية بين الجامعات وحسب التخصص من خلال معايير الجودة والتطوير .

2. السعي لاستقطاب الطلبة على المستوى الدولي ومحاولة زيادة تنافسية الجامعات على المستوى البحثي والتعليمي .

المحور السادس: نحو تطوير سلوك وشخصية الطلبة.

1. تعزيز بناء المنظومة القيمية في الحياة الجامعية بحيث يتم التركيز على قيم الحياة من تعاون ومحبة ومشاركة وقبول الآخر وإقامة الدليل والحجة بالحوار والمجادلة والتخلق بالأخلاق الإسلامية العربية التي حافظت على تميزها على مدى التاريخ.

2. بناء منظومة مهارات الاتصال لدى الطالب بحيث يتم إكساب الطالب المهارات الشخصية المتعلقة بإعمال العقل والمنطق وطرق التأتي للمسائل الحياتية الخاصة والعامة وطرق التواصل مع الآخرين في الحياة الخاصة والعامة وأساليب حل المشكلة وعرض الموضوع.

3. بناء مفهوم الثقافة الإنتاجية للعلم والمعرفة لدى الطلبة وذلك لتحسينهم أمام التدفق الإعلامي والغزو الثقافي الخارجي..

4. بناء مفهوم الشخصية الوطنية من خلال بناء الذاكرة الوطنية بفرعها، ذاكرة المكان و الزمان وذاكرة الأعلام والأسماء، بما يترجم معاني العلاقة التاريخية المتلازمة المتزامنة الممتدة بين الأرض والإنسان الأردني.

ك - الثقافة والهوية العربية

ان اللغة هي وعاء ثقافة الأمة وهي مخازن فكرها وحضارتها ومصدر تقدمها وتفاعلها مع الثقافات الأخرى ومن المسلم به أن الثقافة العربية قد سادت وازدهرت واصبحت مرجعاً للمعارف والنبوغ وذلك خلال القرون الوسطى التي كانت مظلمة بالنسبة لأوروبا ومشرقة للوطن العربي والأمم الأخرى التي كانت تحت مظلة الدولة الإسلامية فاثبتت الأمة العربية ولغتها قدرات تفاعلية فائقة استوعبت علوم العصر وبرعت فيها، وضربت المثل البين على التوثيق والإبداع والترجمة والتأليف.

أما في القرون المتأخرة وبعد تراجع النفوذ العربي وسيطرة الأمم الأخرى فقد تراجعت الاسهامات العربية في الحضارات المستجدة بسبب التخلف المعرفي وغياب القدرة على التأليف الابتكار والابداع، وممارسات الدول المهيمنة أو المستعمرة في تكريس الأمية واللهجات المحلية ومحاولة طمس اللغة العربية واستبدال حروفها بحروف لاتينية للكتابة وكما هو معروف عند بعض الجنسيات التي كانت تكتب بالاحرف العربية.

وفي نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن وبعد سيطرة القطب الأوحـد اصبح هناك صراع جديد سمي بصراع الحضارات هدفه أن تسود حضارة بعينها أو ثقافة على على بقية الثقافات في بيئة العولمة الحديثة والقرية العالمية، ووضعت لذلك مصطلحات جديدة كالشرق الأوسط بدلاً من الوطن العربي واسرائيل بدلاً من فلسطين وساهمت وسائل الاعلام غير المحدودة بنشر هذه الثقافات واللغات والترويج لها للدلالة على الحداثة والتطور خاصة في مجال الفنون والموسيقى والغناء حتى في تسمية المحلات التجارية والمطاعم والمقاهي ولم يعد هناك مجال لما يسمى بحوار الثقافات.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات فإن لدينا الثقة الكاملة بأن أمتنا ستتجاوز هذه المرحلة بكل نجاعة واقتدار كما هي عاداتها لأن لديها الركائز الأساسية والباقية للحفاظ على لغتها وعقيدتها وتاريخها المتجذر فيها رغم شراسة الهجمة وتعدد رسائلها.

وتلافياً لحالة فقدان الاتجاه وضياع الهوية والانغماس الأعمى في الحداثة فإن حزبنا يرى:

1. ان أمتنا باقية، وثقافتها محفوظة بصدر التاريخ ولغتها راسخة رسوخ الجبال ، ولا بد من وضع كافة الأسس والوسائل التي تحافظ على بقاء هذه الثقافة في موقع الصدارة .

2. ان المحاولات المغرضة التي توجه إلى الهوية الثقافية واللغة العربية هي تحديات حقيقية سواء بإحلال لغات أخرى أو لهجات محلية أو أحرف أو أرقام غير عربية يستدعي منا مواجهتها بكافة الطرق المتاحة للتقليل من أثارها وافشال مخططاتها السوداوية.

3. ان تعلم اللغات الأخرى واتقانها هي أمر ضروري للأفراد والمجتمع وسيعود بالنفع على الفرد والمجتمع والدولة ، كما يساعد على نقل الحضارة العربية وبأسلوب حضاري مقبول من الآخرين مما سيحسن لغة الاتصال والتواصل بيننا وبين العالم.

4. من المسلم به أن هذا الكون الانساني الكبير قائم على تعدد الاجناس والاعيان واللغات وتنوع الفكر والثقافات حتى داخل المجتمع الواحد وهذا يثري التجربة الانسانية ويشدز الهمم للتنافس في المجال المعرفي في بيئة من الحرية والتعددية ، وان محاولة اقتنصار الثقافات على واحدة منها فقط هو عمل يجانب الحكمة والتنوع، فلا صراع للثقافات وانما حوار بينها وتفاعل.

5. ان الثقافة العربية ولغتها مؤهلة لفهم الثقافات الاخرى والتفاعل معها بإيجابية ، لذا نرى ضرورة التركيز على استخدام ونشر اللغة العربية على أوسع نطاق .

6. ان الإدعاء بهرم الحضارة العربية ولغتها ادعاءات ينقصها الدليل وينسفها التاريخ والواقع، كما ان التقليد الأعمى والأخذ بقشور العولمة من حيث المظهر والسلوك والكلمات الاعجمية والانحلال الاجتماعي ما هو الا دليل على القصور في الاستراتيجيات الثقافية عموماً وليس قصوراً في ادواتها.

7. ان اللغة العربية هي وعاء حضارتنا وحاملة رسالتنا العالمية، فلا بد من الحفاظ عليها ومن خلال:

أ- وضع استراتيجيات محلية وعربية وتبنيها من قبل الحكومات المتعاقبة بقصد الحفاظ على اللغة ومواجهة التحدي الثقافي.

ب- حض المؤسسات العربية والدولية على تثبيت الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المتعددة.

ج- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للحفاظ على اللغة العربية وابرار خصوصياتها الثقافية وايجاد مؤسسات تتولى هذه المهمة.

د- تشجيع اصحاب المطاعم والفنادق والمحلات التجارية ووكالات الدعاية والاعلان لاستخدام اللغة العربية كأساس في مشاريعهم، ولا بأس من استخدام لغات أخرى للتوضيح كلغة ثانية الى جانب العربية.

هـ- إظهار الدور المهم للإسرة في العناية بالثقافة العربية وصيانتها.

و- تشجيع المؤسسات الاعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية على اعطاء اللغة العربية الدور الأول والمميز في كافة انشطتها الاعلامية والدعائية والثقافية.

ز- تشجيع جميع المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها على اعتماد اللغة العربية كأساس للتعليم ولشئى العلوم والمعارف.

ح- وأن اللغة العربية لغة مقدسة تشرفت بالقرآن الكريم وسنة الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وبالعبادات الربانية، وهي باقية وخالدة.

ل- البلديات

البلدية هي الوحدة التنموية الأساسية الأولى وهي نواة التنمية وركيزتها وهي تقدم الخدمات الاساسية الهادفة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال كوادرها وأجهزتها وأموالها، لذلك يجب إتخاذ كافة الإجراءات لتعزيز مقدراتها للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها وواجباتها تجاه المواطنين، لتكون البلدية اللبنة الأساسية الحقيقية والفعالة للتنمية الوطنية الشاملة.

ونؤكد على إستمرار تفعيل استراتيجية إصلاح وتطوير البلديات والتي نقلت البلديات إلى وضع مستقر بعد حالة الضياع والإهمال التي عاشتها سابقاً.

ونؤكد على الأمور التالية:-

1. إعتداد مبدأ اللامركزية في البلدية الواحدة عن طريق تقديم الخدمات للمواطنين كل في منطقته.
2. إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس البلدي.
3. إيجاد أجهزة إدارية ومالية وفنية مؤهلة ومدربة وقادرة على تقديم الخدمة في كافة البلديات.
4. إعتداد هياكل تنظيمية خاصة لكل فئة من فئات البلديات تمتاز بالمرونة الكافية لتمكين كافة البلديات كل حسب فئتها من تحديد الوظائف التي تتناسب مع واقعها الإداري والإقتصادي وتمتاز بالنظرة الشمولية لكافة الوظائف الضرورية التي يجب توفرها في كل فئة لتمكين البلديات من القيام بواجباتها ووقف التعيينات العشوائية.

5. تحديث أساليب العمل وتطويرها باستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.
6. يجب أن لا يقل مؤهل رئيس البلدية عن البكالوريوس بالنسبة للفئتين الأولى والثانية، والتوجيهي للفئتين الثالثة والرابعة.
7. تعيين مدير تنفيذي لكل بلدية يكون مرتبطاً مع رئيس البلدية ويعين من قبل المجلس البلدي وموافقة الوزير.
8. وضع قواعد واضحة وشفافة لتبسيط الإجراءات وتفويض الصلاحيات.
9. متابعة وتطوير أساليب العمل في البلديات بهدف تسهيل معاملات المواطنين وتطوير أساليب ووسائل تقديم الخدمات لهم.
10. الإهتمام بموضوع الحفاظ على البيئة بشكل عام والتركيز على النظافة باعتبارها أولوية مهمة.
11. إستكمال فتح وتعبيد الشوارع وعمل الأرصفة والأطراف.
12. الإهتمام بزراعة الأشجار بالحدائق والأرصفة والساحات.
13. التركيز على إنشاء حديقة ومكتبة أطفال في كل منطقة أو حي.
14. الإهتمام بأمور الثقافة والترفيه وملاعب الأطفال.
15. وضع برامج دائمة لتدريب الموظفين ورفع كفاءتهم العلمية والإدارية والميدانية.
16. حوسبة كافة أعمال الوزارة والمؤسسات والدوائر التابعة وربط ذلك مع جميع البلديات وإنشاء مركز تكنولوجيا المعلومات في كل بلدية.
17. تشجيع الإستثمار في البلديات عن طريق توفير خدمات البنية التحتية في كافة المناطق وتوفير المناخ الملائم لإقامة المشاريع الإستثمارية وتحفيز القطاع الخاص للقيام بالإستثمار.

18. إعتقاد نظام المعلومات الجغرافية GIS لإعداد الخرائط والمخططات التنظيمية واستخراجها وإنشاء قاعدة معلومات شاملة.

19. ضرورة إعداد مخططات تنظيم اقليمية لكافة أقاليم المملكة ينبثق عنها مخططات تنظيم هيكلية لكافة البلديات يكون من أهدافها الإستفادة المثلى من الأراضي لكافة الإستعمالات وتحديد مناطق التوسع العمراني ومنع التوسع العشوائي، وكذلك الحفاظ على الأراضي الزراعية وتوفير الأراضي للخدمات العامة .

م - البرنامج الصحي

ان حزبنا يأخذ بالاعتبار خصائص واطواع المجتمع الاردني بكل ابعادها بما فيها الصحية. كما انه يؤكد بأن الصحة ليست من مسؤولية وزارة الصحة وحدها بل هي مسؤولية مجتمعية تضم كل الوزارات والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة .

وكما ان الصحة غاية فإنها ايضا وسيلة فالصحة محور الحياه، ولا حياة ولا انتاج ولا تطور بدون صحة .

وانطلاقاً من هذه القناعات، فقد اولى حزبنا هذا القطاع رعاية خاصة ووضع لها محاور محددة متداخلة ومترابطة كتصور أولي لبرنامج الحزب الصحي. وفيما يلي المحاور الرئيسية لهذا البرنامج :

1. خطة إستراتيجية وطنية صحية :

اعتماد خطة إستراتيجية وطنية صحية تعكس احتياجات ومطالب المجتمع الأردني ضمن الإمكانيات المتوفرة و محددة الأدوار مجتمعيًا ، وبمشاركة علمية موضوعية فاعلة من الجسم الطبي ، لا تتغير باي تغيير وزارتي ، وكذلك اعادة تقييم ما هو موجود من خطة إستراتيجية

2. قائمة الأولويات :

اعتماد قائمة أولويات شاملة كاملة للقضايا الصحية على مستوى الوطن ،لأنها هي المؤشر العملي والاهم لوجود حالة التزام مجتمعي مبني على قرار سياسي أعلى .

3. التأمين الصحي :

ضرورة توفير التأمين الصحي الشامل لكل مواطن ولكل مقيم على ارض الوطن مع التأكيد على توفير كامل الخدمات الصحية للفئات المحرومة والفقيرة ، وان لا تكون حالة العجز المادي سببا في حرمانه من الرعاية الصحية اللازمة..

4. مشاركة المجتمع

يتمسك الحزب بمبدأ مشاركة المجتمع في تصميم الإستراتيجية الصحية وهذا المبدأ يتباه الحزب في كل المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5. حقوق المواطن الصحية:

ضرورة تحقيق العدالة بين جميع ابناء الوطن في مجال الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في كافة محافظات المملكة و مراعاة المساواة في بناء وتوزيع المستشفيات والمرافق الطبية والكفاءات .

فلكل مريض الحق في تلقي أعلى مستوى ممكن من العناية الصحية اللازمة مع التمسك بمبدأ احترام كرامته وإنسانيته ودون تمييز مع احترام الإعتبارات الطبية التي تنص عليها المواثيق العالمية فيما يتعلق باحترام خيارات المريض وحقوقه .

6. الأخطاء والمساءلة الطبية :

يرى الحزب ضرورة وضع تشريع يعالج قضايا الأخطاء الطبية و يحدد نوعية المساءلة التي يجب ان يخضع لها القطاع الطبي في حالة تعرض المواطن لأخطاء تلحق به ضررا نتيجة لتلك الأخطاء ، كما أننا نؤكد على ضرورة اقضاء التضارب في المصالح بين شركات التأمين والمستشفيات الخاصة والأطباء في هذا المجال .

و يجب أن يشمل التشريع المطلوب حماية مصالح المواطنين ومصالح كافة اطراف العملية الطبية على السواء .

كما يرى الحزب ضرورة التأكيد على حقوق الإنسان الصحية بما يتلاءم مع الثورة العلمية والتطورات الصحية التي وصلت الى مرحلة ما يسمى " تحسين الصحة والارتقاء بنوعية الحياة "

* الطوارئ والإسعاف

في الحالات الطارئة لكل مريض الحق بالحصول على رعاية صحية فورية ، بدون قيد او شرط وضرورة معاقبة من يقصر في القيام بهذا الواجب ويعرض حياة أو صحة المريض للخطر ، كما أنه من الضروري توفير خدمات

الإسعاف والطوارئ المتطورة بشكل شامل بما فيها الكوادر المؤهلة والأجهزة والمعدات الحديثة المتطورة والتوزيع الجغرافي المدروس والجاهزية اليقظة .

7. السياحة العلاجية :

يؤكد الحزب على ضرورة الإهتمام والعناية الكبيرة في مجال السياحة العلاجية باعتبارها رافدا اقتصاديا مهما للدخل الوطني ووضع التشريعات الضرورية لحماية سمعة الأردن الطبية في هذا المجال .

8. الصحة الإنجابية :

يدعو الحزب لتبني خطة تنفيذية شاملة لمفاهيم الصحة الإنجابية على كل المستويات بما فيها حقوق الجنين الصحية .

9. صحة المرأة:

أولاً: التركيز على الارتقاء بمستوى صحة المرأة والذي سيؤدي قطعاً الى الارتقاء بنوعية الحياة للمجتمع في مجال الوقاية ومن ثم المعالجة مع التركيز على مبدأ الأولويات مثل الأمومة الطوعية ، الصحة الإنجابية ، تنظيم الأسرة ، التنقيف الصحي ..

ثانياً : تمكين المرأة لتأخذ دورها القيادي الذي تستحقه من حيث المشاركة في اتخاذ القرار وتولي المسؤولية على كل المستويات مثل الوزارات والنقابات المراكز الصحية والمستشفيات والمديريات ، والدورات والبعثات والمؤتمرات فهي تشكل أكثر من (54%) من الكوادر الصحية .

10. النقابات المهنية الصحية :

التنسيق والتعاون مع النقابات المهنية الصحية بما يساعد على الارتقاء في تطوير المهنة والمشاركة في تحسين أوضاع الأطباء وبما يخدم المريض ، و يعزز التقدم المهني .

11. المساواة بين كل الكوادر الصحية :

تبنى مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لكل الكوادر الصحية بما في ذلك الأجور والمكافئات ، والدورات والبعثات الحقوق والواجبات والامتيازات، والتقاعد ..

12. التقاعد والمتقاعدون :

ضرورة اعتماد خطة حضارية للتعامل مع هذه الفئة المعطاء بما يخدم الوطن والمواطنين ويحفظ لهم كرامتهم ومنزلتهم ، مع ضرورة الاستفادة من قدراتهم المهنية ومخزونهم المعرفي والإهتمام المستمر بهم .

13. التشريعات الصحية :

تطوير وتعديل التشريعات على كل المستويات والقطاعات وبما يلبي حاجة المواطن ويتلاءم مع المستجدات كتعديل شروط إقامة مستشفيات من حيث الحجم والمساحة والنوع ، وكذلك إقامة مستوصفات ، وحل مشكلة الشعوذة وتطوير تشريعات التبرع بالأعضاء

14. الأبحاث العلمية:

تطوير وضبط شروط وقواعد إجراء الأبحاث العلمية على المواطنين مع التركيز على ضمان توفر الإرادة الحرة الواعية وتشجيع الإستثمار في البحث العلمي .

15. الغذاء والهواء والماء والدواء:

ضمان الجودة وتشديد المراقبة والمتابعة في كل ما يتعلق بالغذاء والهواء والماء والدواء .

اللغة العربية :

اعتماد اللغة العربية كلغة علم في كل المجالات وفي كل المستويات الصحية ، في كليات ومعاهد ومؤتمرات وندوات الصحية ..

16. المواثيق الصحية :

الأخذ بما جاء في المواثيق والاتفاقات الصحية العالمية بما يتلاءم مع عاداتنا وتقاليدينا مع توثيق التعاون مع المؤسسات المعنية بالصحة كمنظمة الصحة العالمية واليونسف ...

17. الدواء

اعتماد سياسة دوائية دقيقة وشاملة تضمن توفر الدواء باستمرار، والاستعمال الرشيد وضبط عمليات الهدر والضياع وبما يتطابق مع مواصفات ومعايير منظمة الصحة العالمية، ومنع عمليات تزوير وتهريب الأدوية، والضبط الدقيق لأسعار الأدوية مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المذهلة بين الأردن وجيرانها .

18. المجلس الصحي العالي :

تفعيل هذا المجلس بقرار سياسي لان نظامه الداخلي والمهام المناطة به حالياً تلبي المطلوب وقد يتطلب ضمان التنفيذ العملي ان يصبح وزير الصحة هو رئيس المجلس بدلا من رئيس الوزراء ،كما هو قائم حالياً .

19. التثقيف والإعلام الصحي

اعتماد خطة متخصصة شاملة مبرمجة، تعكس احتياجات وأولويات وتطلعات الرعاية الصحية الأولية الصحة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع وخاصة التثقيف الصحي فهو البند الأول في مكونات الرعاية الصحية الأولية

20. تدوير المسؤولية ومنع احتكار السلطة

تدوير المسؤولية ومنع احتكار السلطة في كل دوائر وزارة الصحة المراكز الصحية /المستشفيات /المديريات /الأقسام.... وذلك من خلال معايير عادلة ومنصفة للجميع وهذا ينطبق ايضا على كل المؤسسات والهيئات الصحية ..

ن - العمل و العمال

تعتبر الحركة العمالية الأردنية الطبقة الأكبر المنتشرة في الوطن و على اكتافهم يزدهر الإقتصاد و يعلو البنيان و استقرارهم يشكل ركناً أساسياً في استقرار الوطن و لكن معاناتهم في هذه الأيام من عمر الدولة اصبح شديداً و هم الأقل حظاً و يعانون من تردي أوضاعهم الإقتصادية و المعيشية , و يرى حزبنا ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة و السريعة للحفاظ على هذه الطبقة الواسعة و تجنب الوطن مخاطر لا يحمد عقباه إذا لم يتم انصاف هذه الطبقة و من أجل ذلك لا بد من الإسراع باتخاذ الاجراءات الفورية و السريعة التالية:

1. العمل على رفع الحد الأدنى للأجور بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي المتردي والتضخم اللا محدود في الدولة الاردنية كمبادرة حسن نية من القطاع العام و القطاع الخاص لهذه الفئة الواسعة.

2. العمل على إعادة النظر في قانوني الضمان الإجتماعي و العمل الأردني.

3. إعادة النظر في شروط استقدام العمالة العربية و الأجنبية و شروط استخدامهم و العمل الفوري على ايجاد الآليات السريعة لإحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة.

4. العمل على تطبيق قوانين و أنظمة الصحة و السلامة المهنية في الشركات و المؤسسات الوطنية و إلزام الشركات و المؤسسات التي يزيد عدد عامليها عن عشرة عمال شمولهم بالتأمين الصحي.

5. إعادة النظر في التشريعات الناظمة لعمل المدن الصناعية المؤهلة.

6. الإتحاد العام لعمال الأردن

حفاظاً على الوطن الأعلى و على الحركة العمالية الأردنية و تعزيزاً للديمقراطية فإن لجنة العمل و العمال تطالب باتخاذ الاجراءات التالية:

أ. العمل على إصدار قانون من مجلس الأمة ينظم عمل اتحاد عمال الاردن اسوة بالنقابات المهنية و نقابة المعلمين.

ب. العمل الفوري بإجراء اصلاحات في انظمة الاتحاد الحالية و منها العمل على فتح نقابات عمالية جديدة كنقابة عمال الزراعة و نقابة املاح البحر الميت و غيرها من النقابات الأخرى.

ت. العمل على دمج بعض النقابات أو تصفيتها و التي لا يشكل منتسبيها الحقيقيين أكثر من مئة شخص و تشكل قيادة هذه النقابات مركزاً أساسياً في اتحاد العمال لإكثر من ثلاثين عاماً.

ث. العمل على فتح فروع نقابية في كافة محافظات المملكة و تشكيل مجلس النقابة من هذه الفروع و بالتالي تشكيل قيادة الاتحاد العام.

ج. عدم السماح لرئيس الاتحاد العام أو رؤوساء النقابات العمالية ممارسة دورهم لإكثر من دورتين نقابيتين.

ح. ايجاد الشروط اللازمة لتمثيل ممثلي الحركة العمالية في مجالس الادارات المختلفة كالضمان و مصفاة البترول و غيرها.

خ. ترفض لجنة العمل والعمال انشاء اتحاد بديل لأن ذلك من شأنه أن يضعف وحدة الحركة العمالية وتضارب المصالح وخلق بيئة غير آمنة داخل الوطن واضعاف الحركة العمالية على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي ضياع الحركة العمالية وحقوقها.

س - العمل والتنمية الإجتماعية

1. دمج الصناديق والمؤسسات والبرامج المعنية بمكافحة الفقر والبطالة والتدريب المهني والتنمية التشغيل في هيئة واحدة (الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة) على أن يتم تنظيم المعونات الحكومية في هذا المجال على النحو التالي:

. معونة العجز والشيخوخة وتمنح للعاجزين وكبار السن والأيتام.

. معونة البطالة وتمنح للعاطلين عن العمل شريطة التزامهم بالالتحاق ببرامج تدريبية معدة في ضوء احتياجات سوق العمل وبموجب برنامج وطني متكامل للتشغيل وإحلال العمالة المحلية محل الوافدة على أن يرافق ذلك إغلاق تدريجي للمهن المفتوحة أمام العمالة الوافدة في ضوء مخرجات برامج التدريب المهني.

2. زيادة مخصصات المعونة الوطنية سنوياً بنسبة الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك.

3. زيادة الحد الأدنى للأجور تدريجياً ليصل لئتناسب مع مستوى التضخم وزيادته سنوياً بعد ذلك بنسبة الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك.

4. تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بما فيها المشاريع الزراعية خصوصاً على مستوى الأفراد والأسر والجمعيات في مختلف المحافظات .

5. عدم خصخصة أي من الخدمات الصحية والتعليمية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر وإستمرار العمل على تطويرها وتحسين الخدمات التي تقدمها.

6. إجراء دراسة لإحتياجات سوق العمل وإعادة تنظيم التخصصات التعليمية المسموح بها للجامعات الرسمية والخاصة بما يتواءم مع تلك الإحتياجات.

ع - الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. دعم الشراكة بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص الرسمية المتمثلة بغرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية بالتوازي مع دعم النقابات العمالية وجمعيات حماية المستهلك وتفعيل دورها في الدفاع عن حقوق العمال والمستهلكين ضمن الأطر القانونية وتأمين مشاركتها الفاعلة إلى جانب ممثلي القطاع الخاص وذلك لخلق التوازن المطلوب بين مصالح جميع الأطراف في صياغة القرار الاقتصادي.

2. تعديل وتفعيل قانون حماية الإنتاج الوطني بحيث يتم تبسيط إجراءات وأساليب حماية الصناعة الوطنية المسموح بها في إطار الاتفاقيات الدولية وعدم التهاون في حماية الصناعة المحلية لأسباب سياسية.

ف - الفقر والبطالة

يواجه العالم كله مشكلة كبرى تتمثل في الفقر والبطالة , وكان الأردن احد دول العالم التي واجهت هذه المشكلة والتي شكلت له تحدياً واضحاً في مجالات التنمية الاقتصادية والإجتماعية , لا زالت تشكل عائقاً في وجه التنمية الشاملة ونظراً لمعدل البطالة التي تشكل نسبته الحقيقية ال 25 % لذلك كله يرى حزبنا في هذا المجال ما يلي:

1. بذل جهود وطنية متكاملة تتضامن في تبنيها السلطات التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني.
2. تحقيق الالتزام الرسمي العام بحق المواطن في العمل وضمن خطة متكاملة تستهدف خلق الفرص الإستثمارية الملائمة بشكل مستمر , وربط الاجور بنسبة التضخم لتوفير عيش كريم للموظف والعامل.
3. تشجيع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بجهود افضل لاستيعاب القوى العاطلة عن العمل , كذلك التي تضاف الى سوق العمل سنوياً والتي تزيد عن 65000 عامل سنوياً.
4. تقييم مدى الانجاز الذي تم تحقيقه في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والمبادرة التي اطلقتها وزارة العمل في اخراج المركز الوطني للتشغيل الى حيز الوجود , والالتزام بالتطبيق الفعلي لمفهوم المشاريع الصغيرة و ضمن اولويات تتواءم مع احتياجات السوق المحلي.
5. تعتبر توصيات المؤتمر الوطني للحد من الفقر والبطالة الذي عقد في الفترة من 6-7/9/2004 في مدينة عمان باعتبارها جزءاً من الخطة الوطنية منسجمة مع رؤية الحزب للحد من الفقر والبطالة ,

و فيما يلي أهم التوصيات التي نأمل ان تكون جزءاً من الخطة الوطنية للحد من الفقر والبطالة..

أولاً: محور واقع الفقر والبطالة:

ضرورة العمل على تبني منهجية ومرجعية موحدة لأسباب الفقر الممكنة وتتبع خصائصه الاقتصادية والاجتماعية واهم ملامحه ومواقع تركزه في المحافظات, وكذلك الحال بالنسبة للبطالة.

ثانياً : محور الموارد البشرية

التأكيد على ان المردود البشري هو السمة المميزة للمملكة , وضرورة البناء على ما تم انجازه في هذا المجال , والعمل على توفير التعليم المستمر, واعادة هيكلة أنظمة التعليم والتدريب المهني لتصبح قادرة على ايلاء التعليم التقني والمهني الأولوية التي يستحقها . ولتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الاكاديمي والتقني واحتياجات التنمية الإنسانية بمفهومها المتكامل , والتجاوب مع المستجدات في مجال المعلوماتية و المعرفة من خلال بنية اساسية وطنية شاملة ومتكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات, وتكثيف الجهود المبذولة في اتاحة الاسواق العربية امام الكفاءات الأردنية المؤهلة.

ثالثاً: محور الواقع الاقتصادي و الاجتماعي

إيلاء التنمية المحلية الأهمية الكبرى وتفعيل دور المجالس التنموية في خلق المزيد من المشاريع والبناء على الميزة التنافسية لكل محافظة, وتحفيز الشركات الكبرى نحو تبني دور تنموي اكثر فاعلية..

رابعاً : محور المشاريع والبرامج القائمة

الاهتمام بالمشاريع والبرامج القائمة و اتاحة الفرصة و لأول مرة لتقييم مدى الانجاز الذي تم تحقيقه في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة, والمبادرة التي تبنتها وزارة العمل في اخراج المركز الوطني للتشغيل الى حيز الوجود, والالتزام بالتطبيق الفعلي لمفهوم المشاريع الصغيرة بهدف الحد من مشكلتي الفقر والبطالة و ضمن اولويات تحاكي المتطلبات الأساسية للسوق المحلي.

خامساً : محور التشريعات

ادامة الخطوات التي اتخذت على صعيد تحديث التشريعات , وضرورة السير على نفس النهج في سن قوانين تتواءم والمتطلبات الحالية و المستقبلية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتوفير بنية منافسة تحفز العامل الأردني وتفسح المجال أمامه لاستغلال فرص العمل المتاحة في السوق المحلي والعربي. وتحسين المناخ الإستثماري في الأردن بما يحقق المزيد من فرص العمل ومن خلال تقديم حزمة من الحوافز الاستثمارية تأخذ بالحسبان الإعتبارات الإجتماعية.

ص - مرتكزات الحزب في مجال الطاقة والبنية التحتية:

يرى الحزب أهمية التطور والتحديث المستمر للطاقة والبنية التحتية، وذلك للتنمashi مع النمو المحلي والمتغيرات العالمية. وتوفي كل ما يلزم لشحن البضائع وايصال الخدمات للأسواق المحلية والاقليمية والعالمية من غير عقبات او تعقيدات. إن خطط تطوير البنى التحتية تشمل تحسين قطاعي الطاقة والمياهه والموانئ البحرية والجوية وشبكة الطرق البرية وقطاع المعلومات والتكنولوجيا الى جاني مشاريع سكة الحديد الداخلية. وتوفير الموارد المالية المتاحة لتنفيذها اعتماداً على الكفاءات الوطنيو وادامة البنى التحتية من خلال ادارة حكيمة للموارد وتوزيع الخدمات بشكل عادل وتنموي بين المحافظات المختلفة من خلال بنى تحتية مناسبة لممارسة الانشطة التجارية والزراعية والصناعية وفق الميز النسبية لاقتصاد المحافظات وعدم بعثرة المشاريع بشكل يصعب معه ادارتها ويزيد من كلف انشاءها وتشغيلها وضرورة تحسين الخدمات البلدية وزيادة شبكة الطرق النافذة وانارتها وتوسيع شبكة مياه الشرب والتأكد من سلامتها وتوسيع نطاق نظام توزيع مياه الصرف الصحي لتشمل اراضي سكنية وتجارية وصناعية جديدة وإنشاء مرافق لمعالجة مياه النفايات الصناعية واصلاح وتحسين شبكة توزيع المياه ورفع قدرات محطات معالجة مياه النفايات من أجل انتاج قيمة مضافة عالية لتدفق مياه الصرف الصحي المعالجة وتحديث بعض مشاريع توليد الطاقة بالاعتماد على الطاقة النظيفة والرخيصة.

. الطاقة

ينظر الحزب بايجابية الى ضرورة الاهتمام بقطاع الطاقة من أجل انجاح عملية التطور الاقتصادي الا أن النمو المتسارع هو من أهم التحديات للاردن. ويؤكد الحزب على ضرورة تقليل الاعتمادية على مصادر الطاقة المستوردة وذلك من خلال الاستغلال الافضل للمصادر المحلية وتطوير مصادر الطاقة البديلة، الى حد يسمح بازالة التباين في الطلب على الطاقة. ومن هنا يؤكد الحزب على ضرورة تطوير مصادر الطاقة المحلية كمخزون الاردن الاستراتيجي من الصخر الزيتي وكذلك مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وضرورة اجراء مسح جيولوجي لبيان مخزون اليورانيوم والنفط والغاز في الاردن. وفي هذا السياق ينبغي العمل على ايقاف مشاريع الطاقة النووية المنوي انشاؤها بسبب كلفها العالية وخطورتها البيئية والصحية وقيام الدول المستخدمة والمصنعة والمصدرة لها على ايقاف استخدامها لمثل هذه المحطات النووية والاستعاضة عنها بالطاقة البديلة وعدم توفر الكفاءات الوطنية حالياً.

ق - أولويات الحزب في مجالات البنية التحتية:

. ضرورة زيادة الخطوط الجوية العاملة من والى الاردن من خلال التحالفات مع شركات الطيران العالمية وترويج الاردن سياحياً وزراعياً وتجارياً وزيادة الصادرات الصناعية.

. متابعة وتقييم عملية توسعة مطار الملكة علياء الدولي في عمان والهادفة لزيادة الطاقة التشغيلية لتصبح 9 ملايين زائر سنوياً من خلال الاطلاع على خطة التوسعة ودراستها وتقديم بدائل وطنية متاحة لتقليل كلفتها.

. متابعة تحديث مبنى الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي وتوفير الاستثمارات المحلية والعربية والدولية ليكون بوابة عبور للبضائع المحلية والعالمية ورفده بالكفاءات الوطنية والادارة الحكيمة لترشيد الانفاق وتعظيم الفوائد.

. الاهتمام والعناية بميناء العقبة الدولي الذي يوفر خدمات التفريغ والتحميل للبضائع العادية والمتخصصة وللحاويات وتحسين مستويات الاداء العالمية فيه من حيث شحن ومعالجة الحاويات وذلك عبد ادارة وطنية متخصصة وتقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية في ادارته.

. ضرورة إعادة مراجعة خطط تطوير شبكة السكك الحديدية وتقييمها ودراسة جوانب القوة والضعف فيها وتوفير الامكانات البشرية المؤهلة لإدارتها وتنفيذها.

. إعادة النظر بسياسة تحرير قطاع الاتصالات وزيادة نسبة انتشار الهاتف النقال للمشاريع الانتاجية والخدمية ومراجعة الضرائب المفروضة على الشركات العاملة وتقييم ادائها ومسؤولياتها الاجتماعية بحيث يتم تخصيص جزء من ايراداتها لإدامة البنية التحتية وتحسين نسبة انتشارها.

. تعظيم الاستفادة من نسبة انتشار الانترنت في الاردن والتي تصل الى نسبة 100 بالمئة من خلال اقامة صناعات وبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في المحافظات.

هذه رؤى الحزب وبرامجه بلغة بسيطة بعيدا عن التفاصيل الدقيقة التي تحتاج الى مساحة واسعة من الوقت لمناقشتها ووضعها في برنامج مكتوب قد لا يهم الجميع في المرحلة الراهنة الا أن الحزب يمتلك التفاصيل الدقيقة لبرنامجها والأجوبة اللازمة لكل الأسئلة التي يمكن أن يطرحها المختصون و غيرهم .